

هات الزيادة
ولاءك..رافعو
الأسعار

سكن يسعر التكلفة على مدى ٢٥ عاماً وزير الإسكان يبحث مع وفد ألماني التعاون في ملف السكن الاجتماعي

صالح حميدي

بحث وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أمس مع الوفد البرلماني الألماني برئاسة فرانك بازيमान رئيس مجموعة الاتصال الخاصة بسورية في البرلمان الألماني إمكانيات التعاون في إدارة ملف السكن الاجتماعي، كأهم ملف لتقديم السكن الاجتماعي بسعر التكلفة على مدى ٢٥ سنة.

وبين عبد اللطيف أن الوزارة تعنى بشقي التخطيط والتنفيذ حيث تعنى بالتخطيط بكل مستوياته على صعيد ملف السكن الاجتماعي.

وأكد عبد اللطيف قدرة الوزارة على الاستمرارية في مشروع السكن الاجتماعي خلال سنوات الحرب عبر تخصيص عشرات الآلاف من الوحدات السكنية بجهود الشركات الإنشائية العامة التي تقوم بتنفيذ كبرى المشاريع في سورية كنزاع للحكومة بعد تحرير أي منطقة من رجز الإرهاب ومساعدتها لتأمين البنى التحتية والخدمية للمنطقة لإعادة الأهالي إليها.

وعبر بازيمان رئيس الوفد عن سعادته لعودة الحياة الطبيعية إلى سورية وحرصه على نقل هذه الحقيقة إلى الشعب والبرلمان الألماني وتكديبه لما كانت تسوقه وسائل الإعلام الغربية عن حقيقة الأحداث في المنطقة.

وعرض بازيمان لرؤية الحزب البديل المنتمي إليه كاشفاً عن بدء ارتفاع الأصوات المنادية بإعادة العلاقات والتمثيل الدبلوماسي مع سورية وبدعوة الشركات ورجال الأعمال للمساهمة في إعادة الإعمار والبناء والعمل لرفع العقوبات الاقتصادية الظالمة عن سورية والتي أثرت في معيشة السوريين لافتاً إلى أن الجهود الحكومية متواصلة لتأمين الحاجات الأساسية والضرورية لمواطنيها.

التعليم العالي تصدر شروطها لاستقالة عضو الهيئة التعليمية

فادي بك الشريف

حدد مجلس التعليم العالي شروطاً لاستقالة عضو الهيئة التعليمية في جامعات القطر والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي، بأن تقبل الاستقالة إذا كان عمر عضو الهيئة التدريسية لا يقل عن ٦٠ عاماً، وعضو الهيئة الفنية عن ٥٥ عاماً حين يتقدم بطلب الاستقالة، وألا تقل مدة الخدمة الفعلية لعضو الهيئة التدريسية عن ٣٠ عاماً، وعضو الهيئة الفنية عن ٢٥ سنة، ولا تحتسب مدة الإجازة بلا أجر من هذه الخدمة.

ونصت الشروط بموجب قرار حصلت «الوطن» على نسخة منه، أنه لا يؤدي قبول الاستقالة إلى تكليف محاضرين من خارج الملاك بدلا منه، مع ضرورة موافقة المجالس الجامعية المختصة، وأن يكون قد أدى جميع الجوانب التدريسية والمهنية والمالية وغيرها من الالتزامات تجاه جامعتهم حين الموافقة على الاستقالة.

وبموجب القرار، يتقدم عضو الهيئة التعليمية بطلب الاستقالة إلى الجامعة بمر فيها أسباب استقالته خلال الفترة من ١ حزيران ولغاية ١٠ آب من كل عام، على أن تعرض على وزير التعليم العالي دفعة واحدة لإقرار المناسب بشأنها، وذلك في ضوء المواعيد الواردة في القرار.

ويجوز للجامعة منح الموافقة على استقالة عضو الهيئة التعليمية في حالة وجود سبب صحي قاهر يمنع من التدريس ومزاولة عمله، وذلك بناء على تقارير طبية معتمدة من اللجان العلمية المختصة في الجامعة ودون النظر إلى الأسس الواردة بما تضمنته القرار في البداية، مع مراعاة أن يكون قد أدى جميع التزاماته تجاه الجامعة، ولا يحق له في هذه الحالة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة أو التعاقد معها.

كما يجوز السماح لأعضاء الهيئة التعليمية والذين تم اعتبارهم بحكم الاستقلال، بالتدريس في الجامعات الخاصة في حال توافر شروطين معاً بأن يكون قد مضى ٥ سنوات على صدور قرار اعتبارهم بحكم الاستقلال، مع إعادتهم إلى الجامعة أو بلوغهم سن التقاعد أو قبول استقالتهم حسب الأصول.

ويجوز الموافقة على طلب استقالة عضو الهيئة التعليمية بسبب إحالته إلى مجالس التأديب، ولا يحق له في هذه الحالة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة أو التعاقد معها.

هذا وتأتي شروط التعليم العالي، بالتزامن مع تقص ملومس تشهد الجامعات السورية في أعضاء الهيئة التدريسية، شمل الكليات الطبية وغيرها من التخصصات في العديد من الجامعات، الأمر الذي انعكس سلباً على الطلاب وسبب فجوة واضحة في العديد من الكليات الجامعية، وخاصة بعد هجرة أكثر من ٢٠ بالمائة من الأساتذة نتيجة ظروف الأزمة، ناهيك عن وجود نسبة كبيرة من أساتذة الجامعات على سن التقاعد، مع وجود سن من المعيدون لم يعودوا إلى القطر.

٢٨٠,٤٥ مليار اعتمادات المجالس المحلية قليلة ولا تلبى متطلبات النهوض بتأهيل البنى التحتية لجنة الموازنة في مجلس الشعب: ٤١ بالمائة نسبة تنفيذ مشاريع الوزارات الاستثمارية وفي بعض الجهات كانت صفراً

مشكلتنا في عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب



محمد منار حميجو

أكد تقرير صادر عن لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أن نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية لدى الوزارات بلغت ٤١ بالمائة خلال العام الحالي، موضحة أنه تراوحت من نسبة تنفيذ صفراً في بعض الجهات إلى ٧٠ بالمائة في جهات أخرى.

وبين التقرير الذي سوف يناقشه مجلس الشعب اليوم وحصلت «الوطن» على نسخة منه أن النسب المنخفضة التنفيذ أولية ولكن من الممكن أن ترتفع حينما يتم تسديد وتصفية قيم الأعمال والعقود المنجزة التي غالباً ما تتم في نهاية العام.

وأرجع التقرير تدني مستوى التنفيذ في الجهات العامة إلى عدة عوامل منها فشل المناقصات نتيجة عدم تقدم العارضين بسبب عدم استقرار صرف الدولار أو عدم مطابقة المواصفات أو تقديم عارض وحيد إضافة إلى موضوع الحصار الاقتصادي المفروض على سورية.

ورأى التقرير أن الاعتمادات المخصصة للمجالس المحلية وهي ٢٨٠,٤٥ مليار ليرة قليلة لا تلبى الحاجة الفعلية لمتطلبات النهوض بإعادة تأهيل البنى التحتية لمؤسسات الدولة في مدارس ومشافي ومياه وصرف صحي وشق وتعبيد طرق وحدائق وخدمات مختلفة العام.

وأوصى التقرير بإعادة النظر في السياسات والضريبة المعمول بها والشروع بإعداد نظام ضريبي جديد يحقق العدالة الضريبية والاجتماعية ويمنع حالات التهرب الضريبي ويعزز الثقة بين الدولة والمواطن ويؤمن مواردها الحقيقية لتأمينها، مشدداً على ضرورة تفعيل دور هيئة الأعمال والرسوم والتوجه نحو امتة عمل الهيئة والتسديد الإلكتروني لكل

مستحقات الدولة ومنع الاحتكاك بين المكلف والجاني قدر الإمكان.

وبعد التقرير إلى ضرورة إعادة ترتيب التركيبة الهيكلية لمؤسسات الدولة وشركات القطاع العام والعمل على دعمها مادياً ولوجستياً من خلال توفير السيولة والتحويل اللازم لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية نظراً لدور القطاع العام في قيادة الاقتصاد الوطني باعتباره المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة للدولة لتغطية نفقاتها بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٠ بالمائة من مجمل الإيرادات الاستثمارية.

كما دعا التقرير الحكومة إلى ضرورة تفعيل دور شركات ومؤسسات القطاع الخاص بعد منحه المرونة والتسهيلات اللازمة للمساهمة بشكل جدي وفعال في رفد خزينة الدولة بتسديد ما يجب عليه من الضرائب والرسوم المتحققة لديه نتيجة أعماله الفعلية وعدم التهرب من تسديد هذه الضرائب.

كما أوصى بضرورة العمل على معالجة أوضاع المؤسسات الاقتصادية المتعثرة والمتوقفة عن العمل ومعالجة أوضاعها وحل مشكلاتها ومنحها المرونة والتسهيلات المالية اللازمة إضافة إلى ضبط وترشيد الإنفاق العام.

وأكد ضرورة اتخاذ الإجراءات الحاسمة في معالجة أسباب الهدر والتمهل الإداري وحاسم للمضاربات المالية في الأسواق المحلية، إضافة إلى العمل على إيجاد أسواق تصريف خارجية لتسويق المنتجات السورية والعمل على تقليص العجز والحد من آثاره

مخاطره السلبية على الاقتصاد الوطني. كما دعا التقرير إلى تحسين الإيرادات العامة للدولة وإيجاد مصادر إيرادات عامة حقيقية ومستدامة للموازنة العامة وإصلاح النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية.

ولفت التقرير إلى ضرورة الابتعاد عن الإنفاق غير المنتج وتوجيه الإنفاق نحو المشاريع المنتجة التي سوف تساهم في تحسين المستوى الخدمي والعيشي للمواطنين، إضافة إلى حسن إدارة الإنفاق العام والاستغلال الأمثل للكوادر المتاحة بما يحد من الهدر في الإنفاق الحكومي.

واعتبر التقرير أن هذه الإجراءات ضرورية ولازمة لكنها غير كافية إن لم تقترن بعمل جاد على أرض الواقع كي تتمكن من تنشيط وتطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة الأكثر إنتاجية.

زيادة في الولادات بالقنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

كشف المدير الطبي لمشفى الشهيد ممدوح أباظة بالقنيطرة وسام ماوردي عن زيادة بعدد الولادات الطبيعية والقيصرية في المشفى مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت لنهاية الشهر العاشر ٢٦٢٨ ولادة على حين كان المقابل من الفترة نفسها في العام الماضي ١٦٢٨. وبلغ عدد الولادات بالعام الماضي ٢١٨٩.

وأشار ماوردي إلى أن عدد الولادات الطبيعية منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الأول بلغت ١٦٤٢، لافتاً إلى أن عدد الولادات يتراوح شهرياً بين ١٨٠-٢٠٠ ولادة، أما الولادات القيصرية فبلغت ٩٨٦ ولادة، منوهاً بأن قسم النسائية بالمشفى لا تقبل عمله على الولادات فقط وإنما إجراء عمليات نسائية أخرى فقد تم إجراء ٧٦ عملية إسعافية و١٠١ عملية عادية.

وأوضح المدير الطبي لمشفى أباظة أن نحو ١٠٠ مريضة تراجع العيادة النسائية يوميا ويبدأ العدد خلال شهر تشرين الأول الشهر الوردي مع وجود حملات للمراقبة والتكثيف المبكر مع سرطان الثدي حيث بلغ عدد المراجعات للعيادة النسائية منذ بداية العام ١٥٦٧ على حين بلغ بالعام الماضي ١٣٥٩ وتم إجراء ٤٥٠ إيكو جنين ونحو ١٢٠٠ إيكو نسائي، منوهاً بأن قسم النسائية يعمل به ١٦ قابلة وسبع ممرضات موزعات على قسم العمليات والشعبة والمخاض والعمل يتم فيه على مدار الساعة.

ولفت ماوردي إلى أن قسم النسائية يستقبل النساء حتى الولادة ويقوم بمراقبتهم بعد الولادة في الشعبة النسائية لحين التخرج من المشفى مع إعطائهم الأدوية اللازمة، إضافة إلى إجراء العمليات النسائية المتنوعة.

غالي: معالجة ٣٠ شكوى بجوار المقاهي والمطاعم وإغلاق ٤ مجال بشكل نهائي

حشرات وجردان نتيجة مخلفات المطاعم والمقاهي في بعض مناطق حمص

حمص - نبال إبراهيم



التي تم توزيعها على مختلف أنحاء مدينة حمص إلى ٢٥٠٠ حاوية.

وبين أن المديرية نفذت خلال هذا العام عقدين لتحويل الأبقار في المناطق والأحياء التي شهدت عودة للسكان بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية وشملت ٦ أحياء هي (السيل وكرم شمش والحادية والقصور والقرابيص وجورة الشياح) بواقع تحويل كمية ٧ آلاف متر مكعب حمص كل حي، منوهاً بأن هذا الرقم غير كاف إلا أنه تم استهداف الشوارع الأكثر كثافة سكانية والمحاور

توزيع ٥٠٠ كغ من الطعوم السامة على مختلف لجان الأحياء والحدائق العامة وعلى كل مواطن راجع المديرية لمكافحة تلك القوارض بأنواعها وخاصة الجرذان منها، مبيناً أنه تم ورود عدة شكوى من المواطنين على مشاهدة قوارض وجرذان خلال هذا العام وتم على الفور معالجة الشكاوى والقضاء على هذه القوارض.

من جهة أكد مدير الدائرة الصحية بمجلس المدينة غالي «الوطن» أن عناصر الدائرة الصحية بمجلس المدينة يقومون بجولات رقابية دورية على المقاهي والمطاعم والأسواق المستحدثة لتتأكد من التزامها بالمواصفات الصحية اللازمة، مبيناً أنه تم مؤخراً توجيه ٥ إنذارات لأصحاب مقاهٍ ومطاعم في شارع الحضارة كانوا يضعون منائل فحم النرجيلة على أرصفة الشوارع أمام محالهم والتسبب بانتشار رائحة الفحم المشتعل في الشوارع ومنازل الجوار، وبنوا على هذه الإنذارات تم التزام جميع هذه المقاهي بوضع منائل الفحم داخل محالهم.

وكشف غالي أن المديرية عالجت خلال العام الجاري ما يزيد على ٣٠ شكوى عن انبعاث روائح كريهة وانتشار الحشرات أو تواجدها في بعض المقاهي والمطاعم في كل من شارع الحضارة والإنشاءات والحرما تقدم بها مواطنون يسكنون بجوار هذه المطاعم والمقاهي، مبيناً أنه تم توجيه إنذارات للجميع لمدة أسبوع ومن لم يلتزم يتم تنفيذ قرار الإغلاق بحقها، مشيراً إلى أنه تم إغلاق ٤ محال ومقاهٍ بشكل نهائي لعدم الالتزام وأخرها كان الأسبوع الماضي في حي الغوطة.

كلام رسمي جداً

اتصالات حمزة الوزير
أثنى على عملنا وأدائنا

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» الغراء: نشرت صحيفتكم في صفحة شؤون محلية بعدها الصادر يوم الأربعاء تاريخ ٢٠/١١/٢٠١٩ مادة عن زيارة السيد وزير الاتصالات وجولته بحماة بعنوان: «غير راضٍ عن أداء اتصالات حمزة». الخطيب: «شركات إنترنت خاصة منافسة للسورية للاتصالات في ٢٠٢٢»، وفي متن المادة لم يرد على لسان السيد الوزير في تعبيره ذلك أي ذكر للاتصالات وإنما للبريد كما أورد مراسلك بحماة. ما جعلنا في موقع المصيرين بعملنا وتخليدنا للمواطنين رغم أن السيد الوزير أثنى على عملنا وأدائنا. لذا نأمل منكم التوضيح والإشارة إلى الخطأ بالعنوان المذكور وتصحيحه ونشره بالصحة ذاتها معنا لأي ليس أو قراءة غير صحيحة لعملنا. دتم ودامت «الوطن» عبداً للوطن

مدير فرع اتصالات حمزة المهندس منيب اصفر